اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 3371 رقم الصفحة: 20 مسلسـل: 133 رقم القصاصة: 1

اجتماع مجلس الوزراء

المملكة تقر أكبر ميزانية بـ ٥٤٠ مليار ريال تركز على بناء الإنسان

١٣٧,٦ ملياراً لقطاع التعليم وتدريب القوى العاملة بزيادة ١٣٪ عن ميزانية ٢٠٠٩

خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسة جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس (واس)

الرياض: واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمس في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢.

وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة عقب الجلسة إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١/١٤٣٢ وأقرها.

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها الأمين العام لمجلس الوزراء عبدالرحمن بن محمد السدحان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢ والتي تبلغ ٥٤٠ مليار ريال بزيادة مقدارها ١٤ ٪ عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١، وقد رُوعي في إعدادها حاجات اقتصادنا الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية، حيث حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا

اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: 22-12-2009 رقم العدد: 3371 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 133 رقم القصاصة: 2

الغالية على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وكميات تصديره، وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمار، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٦٠ مليار ريال مقارنة بـ ٢٢٥ مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي.

إن هذه الميزانية تمثل استمراراً لنهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية والرفع من كفاءتها، وتبعاً لذلك فقد تم تخصيص ما يزيد عن ١٣٧ مليار ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة. وتشمل برامج هذا القطاع استمرار العمل في تنفيذ مشروعنا لتطوير التعليم، واعتماد إنشاء ١٢٠٠ مدرسة جديدة للبنين والبنات، كما تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام، والخرج، والمجمعة، وشقراء) واستكمال المدن الجامعية في عدد من الجامعات القائمة، وإنشاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، تم تخصيص ما يزيد عن ٦١ مليار ريال لمواصلة العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء ٨ مستشفيات جديدة وإحلال وتطوير البنية التحتية لـ ١٩ مستشفى قائماً. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم تخصيص حوالي ٢٢ مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية، تتضمن مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة. كما بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي ٢٤ مليار ريال لمشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً. وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى حوالي ٤٦ مليار ريال لمشاريع جديدة لتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وللبنية التحتية والمرافق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، كما تضمن مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور.

وسيستمر - بحول الله وتوفيقه - تطوير أجهزة القضاء، وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، و(الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات)، كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد أكدت هذه الميزانية - كسابقاتها - على النظرة المتوازنة بين القطاعات، والتنمية المتوازنة بين المناطق. كما تولي أهمية للنظرة المستقبلية لتوازن المالية الحكومية واستقرارها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في وطننا الغالي.

ختاماً نؤكد على التنفيذ الدقيق والمخلص لبرامج ومشاريع الميزانية. وعلى الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المتابعة الدقيقة لما يُنفذ، دون أي تقصير أو تهاون والاستشعار الدائم للمسؤولية والأمانة التي تحملوها أمام الله ثم أمامنا، وعلى الأجهزة الرقابية القيام بدورها على أكمل وجه ورفع التقارير إلينا أولاً بأول.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عقب ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الوزراء بالعمل بجد وإخلاص، وقال حفظه الله "الحمد لله رب العالمين على هذه الميزانية، ولله الحمد فيها الخير وفيها البركة إن شاء الله، المهم عليكم إخواني إتمامها بجد وإخلاص والسرعة، وعدم التهاون في كل شيء يعوقها، لأن هذه أسمعها أنا من الناس وأحسها بنفسي، بعض المشاريع إلى الآن ما بينت، ضائعة. لكني أمل منكم الذي يجد تقصيراً من أي أحد ومنهم وزير المالية أن يخبرني، لأنه لا يوجد تقصير أبداً أبداً، واللوم إذا جاء يجيء عن الوزير فقط. أرجوكم وهذه خدمة لدينكم ووطنكم ومستقبل أمنكم، وأرجو لكم التوفيق والنجاح، وأسأل الله التوفيق لهذا الدين وهذا الوطن. وشكراً لكم".

إنشاء ١٢٠٠ مدرسة جديدة في جميع المناطق إضافة إلى ٣١١٢ مدرسة يجري تنفيذها

وبين وزير الثقافة والإعلام أن وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء فيها:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وثلاثمئة وأربعة وثمانين ملياراً وأربعمئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته ٢٢,٣ ٪ نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ٥,٥ ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١٠,٢ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٢,٨٥ ٪ بالأسعار الجارية.

٦١ ملياراً لرفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية بزيادة ١٧٪

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته ٠,١٥ ٪، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضاً نسبته ٦,٤ ٪، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة ٢ ٪ حيث يُتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٤ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٢,٥٤ ٪، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٢,٣ ٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٦ ٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٣,٣٥ ٪، وفي نشاط التشييد والبناء ٣,٩ ٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٢ ٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات ١,٨ ٪.

وأشار وزير المالية إلى أنه كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي ٤٧,٨ ٪ بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

تنفيذ ٩٢ مستشفى جديداً في مناطق المملكة بطاقة ٧٧٥٠ سريراً

وبين في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١(٢٠٠٩) نسبته ٤,٤ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ٢,٤ ٪ في عام ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

وأوضح أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمئة وتسعون ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته ٥٠,٩ ٪ عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعون ملياراً وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٠ (٢٠٠٩) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمئة وستة وتسعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعام ١٤٢٩/١٤٢٨ (٢٠٠٨) بانخفاض نسبته ٨٤,٥٪.

وأكد وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكّز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حمد الله سبحانه وأثنى عليه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء.

وحث حفظه الله الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاء به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل وقت ومكان ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي يحملها.

الميزانية العامة للسعودية من عام ١٩٨١/٢٠١٠

السنوات	الإيرادات	المصروفات	العجز/الفائض
١٩٨١	٣٤٠,٠٠٠	٢٩٨,٠٠٠	٤٢,٠٠٠ ▲
١٩٨٢	٣١٣,٤٠٠	٣١٣,٤٠٠	-
١٩٨٣	٢٢٥,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٥٢,٠٠٠ ▼
١٩٨٤	٢١٤,١٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٤٥,١٠٠ ▼
١٩٨٥	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-
١٩٨٦	-	-	-
١٩٨٧	١٠٦,٩٢٦	١٥٩,٦٤٦	٥٢,٧٢٠ ▼
١٩٨٨	١٠٥,٣٠٠	١٤١,٢٠٠	٣٥,٩٠٠ ▼
١٩٨٩	-	١٤٠,٤٦٠	-
١٩٩١/١٩٩٠	-	٢٥٩,٦٠٠	-
١٩٩٢	١٥١,٠٠٠	١٨١,٠٠٠	٣٠,٠٠٠ ▼
١٩٩٣	١٥٠,١٦٩	١٦٩,٩٥٠	١٩,٧٨١ ▼
١٩٩٤	١٢٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠ ▼
١٩٩٥	١٣٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠ ▲
١٩٩٦	١٣١,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٨,٥٠٠ ▼
١٩٩٧	١٦٤,٠٠٠	١٨١,٠٠٠	١٧,٠٠٠ ▼
١٩٩٨	١٧٨,٠٠٠	١٩٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠ ▼
١٩٩٩	١٢١,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠ ▼
٢٠٠٠	٢٤٨,٠٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٤٥,٠٠٠ ▼
٢٠٠١	٢١٥,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠	-
٢٠٠٢	٢٠٤,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠ ▼
٢٠٠٣	١٧٠,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٣٩,٠٠٠ ▼
٢٠٠٤	٣٩٢,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠	٩٨,٠٠٠ ▲
٢٠٠٥	٥٥٥,٠٠٠	٣٤١,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠ ▲
٢٠٠٦	٦٥٥,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠ ▲
٢٠٠٧	٦٢١,٥٠٠	٤٤٣,٠٠٠	١٧٨,٥٠٠ ▲
٢٠٠٨	١١٠٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠ ▲
٢٠٠٩	٥٠٥,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠ ▼
٢٠١٠	٤٧٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠ ▼